



CODESRIA



CODESRIA

13

èmç

Assemblée générale  
General Assembly  
Assembleia Geral  
الجمع العام الثالث عشر

L'Afrique et les défis du XXIème siècle



CODESRIA

CODESRIA

**DRAF VERSION  
NOT TO BE CITED**

13

èmç

Assemblée générale  
General Assembly  
Assembleia Geral  
الجمع العام الثالث عشر

*Ali Mohammed Iraqi*

L'Afrique et les défis du XXIème siècle



بسم الله الرحمن الرحيم  
إرث إستعماري أم إختيارات للنخب  
الدولة الربعية في السودان

د. علي محمد عثمان العراقي  
جامعة وادي النيل – السودان

(1) مقدمة:

السودان كغيره من الدول الأفريقية عاش تجربة استعمارية أسهمت في تشكيل ملامح الاقتصاد وترتيب أولوياته، وبعد استقلاله في 1956م ظل السودان يناضل لتحقيق التنمية البشرية والنهضة والتحديث، ويبقى السؤال هل استطاعت البلاد تحقيق إنجازات أم لا وما هي المعوقات والعراقيل؟! تفترض الورقة أن العقلية الربعية المسيطرة على التخطيط الاقتصادي في السودان هي المسؤولة عن بؤس الإنجاز التنموي تبدأ الورقة باستعراض سمات وملامح الاقتصاد السوداني ثم تدلف لتعداد مظاهر الربعية في الاقتصاد وتختم بملاحظات أخيرة.

(2) الاقتصاد السوداني خصائص وسمات

بدأ المستعمر الإنجليزي منذ أن وطأت أقدامه بلاد السودان في الترتيب لاستغلال موارده الزراعية وأراضيه الشاسعة الخصبة ومياهه الوفيرة، فكان أول قانون سن في 1899م هو قانون الأراضي (Gaitskill,1959) وذلك لتهيئة البيئة القانونية والسند التشريعي لاستغلال الأراضي، ثم بدأت عمليات توطين زراعة القطن كمحصول نقدي في العام 1907م كزراعة تجريبية وتكاملت في 1911م بمنطقة مساعد (الجزيرة وسط السودان) ولضمان ري مستدام للقطن شرعت الحكومة الاستعمارية فوراً في بناء خزان سنار والذي اكتمل في العام 1925م.

ولئن أרך لأولى محاولات التخطيط الاقتصادي في السودان بالعام 1946م عندما وضع برنامج يغطي الفترة (1946-1951م) وأعقبه للفترة (1951-1956م) ولكن لم يتم الالتزام به فاستعوض عنه ببرنامج سنوي واستمرت تجربة التخطيط الاقتصادي على هذا النحو حتى وضعت الخطة العشرية (1961/1962-1970/1971م).

تعد الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1961/1962م – 1970/1971م) أول تجربة حقيقية للتخطيط الشامل في البلاد حيث هدفت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة (السيد، 1981م).

جاءت الخطة الخمسية (1970/1971م- 1974/1975) وقد نحت البلاد منحى اشتراكي فتم التأميم وتوسع القطاع العام ولكن لم تنفذ الخطة كما كان مقدرأ لها فعدلت بما سمي حينها (برنامج العمل المرهلي). أتت الخطة الستية (1977/1978م-1982/1983م) لمعالجة عدد من القضايا وتحقيق نمو سنوي معقول وتحسين ميزان المدفوعات ولكن حينها بدأ الاقتصاد السوداني في التدهور وتراجع معدلات النمو وتدهور سعر صرف العملة الوطنية.

صمم المستعمر هيكل الاقتصاد السوداني على أن يكون القطاع الزراعي المروي هو القائد للنشاط فتوسع مشروع الجزيرة ومشروع دلنا القاش (شرق السودان) والمشروعات المروية في شمال السودان وذلك لضمان المحصولات النقدية الأساسية التي ترفد الخزينة العامة وهي القطن، الفول السوداني، واستمرت الحكومات الوطنية بعد خروج المستعمر في 1956م تسير خطتها على نفس المنوال لضمان توسع وزيادة الإيرادات العامة ومع محافظتها على معدلات معقولة من العائدات خلال عقدي الستينات من القرن العشرين إلا أنها سرعان ما تدهورت، فبعد أن كان السودان يحتل المرتبة الثانية في قائمة للترتيب النسبي وفقاً لنسبة الإيرادات للنتاج المحلي تراجع للمرتبة التاسعة في 1987م كما يوضح الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)  
الترتيب النسبي لبعض الدول الأفريقية وفقاً لنسبة الإيرادات للنتائج المحلي

الدولة	الترتيب 1972م	الترتيب 1987م
زامبيا	1	2
السودان	2	9
كينيا	2	4
تنزانيا	3	6
ليسوتو	4	4
أوغندا	4	8
مالي	7	3
زائير	8	7

Source: Sudan Economy in Crisis, World Bank

ويبرز الجدول التراجع الكبير الذي أصاب الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من أن حقة السبعينات شهدت تدفق قروض واستثمارات عربية كبيرة فيما عرف حينها (ربيع النفط العربي) إلا أن كثيراً من الخبراء يرجعون عدم الاستفادة القصوى من رؤوس الأموال هذه لتضارب الاختصاصات وعدم وضوح الصلاحيات للجهاز الحكومي (عثمان، 2001م) ويذهب آخرون لسيطرة العقلية الربعية وعدم اهتمامها بتنوع أماكن الاستثمارات جغرافياً وتنوع القطاعات المستهدفة. يمكن تلخيص الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني فيما يلي:-

(1) يعد الاقتصاد السوداني اقتصاداً تقليدياً يعتمد على الموارد الأولية فكانت الزراعة هي المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي وتحتل المرتبة الأولى في تركيبة الصادرات ثم انتقل هذا الدور للبترول منذ 2001م وحتى 2010م كما يبرز في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لأعوام متفرقة

العام	الزراعة (%)	الصناعة (%)	الخدمات (%)
1970م	34.7		6.4
1975م	34	8.4	-
1984م	30	9.1	21.4
1990م	35.4	6.7	24.5
1993م	38.2	4.9	28.1
1996م	41	7.9	18.2
2005م	33.2	22	44.8
2006م	31.6	23.7	44.7
2007م	28.9	29.2	41.9
2008م	29.3	29.2	41.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ويبرز الجدول التقلب الواضح في مساهمة القطاع الزراعي خلال الفترة فلئن كان 34.7% في 1970م فإنه يصل أعلى معدل له في 1996م وهو 41% ثم لا يلبث أن يبدأ في الانخفاض ليسجل 29.3% في 2008م علماً بأن نسبة غالبية من أهل السودان يعتمدون على الزراعة كنشاط اقتصادي، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه التناحية والتناقض في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ليست حكراً على السودان ولكنها سمة ملازمة لدول العالم الثالث حيث تبدو البنية الاقتصادية وكأنها تحافظ على ثنائية المجتمع- القطاع الريفي والقطاع الحضري- وفي حين ينمو القطاع الحضري بشكل لافت ويتطور بمعدلات معقولة فإن القطاع الريفي يواجه معوقات وعراقيل تحول دون انطلاقه (Frank, 1972).

(2) شهد الاقتصاد السوداني خلال العقود الثلاث الأخيرة تقلبات واضحة في بعض المؤشرات كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، الادخار ومعدل التضخم ويبرز جدول رقم (3) هذه التباينات.

جدول رقم (3)

أداء بعض المؤشرات في الاقتصاد السوداني (1980-2008م)

السنوات	الادخار/ الناتج المحلي الإجمالي %	الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل التضخم (%)
1983- 80م	7.3	12.7	3.8	19.6
1989- 84م	5.7	9.9	2.3	65.3
1995- 90م	11.5	18.0	5.1	105.4
2000م	8.9	22.6	8.3	8.1
2001م	8.2	17.6	6.4	4.9
2002م	13.4	19.4	4.9	8.3
2003م	15.3	20.0	6.1	7.4
2004م	18.7	22.6	7.2	8.4
2005م	14.8	38.0	8.1	8.5
2006م	13.6	34.3	10.3	7.2
2007م	13.3	34.1	10.2	9.8
2008م	12.7	30.2	6.8	14.3

المصدر : تقارير بنك السودان، (IMF,2006)

ويوضح الجدول ضعف حجم المدخرات فهي لم تتعد- في أحسن أحوالها- منسوبة للناتج المحلي الإجمالي 18.7% في 2004م مما يشير لتضاؤل القدرات الذاتية للاقتصاد السوداني، ويبرز الجدول التقلب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فهو خلال الفترة المذكورة (1980-2008م) لم يسجل زيادة مطردة إلا في الأعوام (2004م-2007م) ولم يلبث أن عاد في 2008م لينخفض إلى 6.8% بعد أن كان 10.2% في 2007م سجلت معدلات التضخم زيادة مطردة منذ 1980م وحتى 1995م ووصل في 1995م-1996م مرحلة التضخم الجامح (3 أرقام) وبدأ في الانخفاض بعد تطبيق سياسات مالية ونقدية تحكيمية صارمة في 1996م (عثمان، 2001م). يلاحظ أن معدلات التضخم بعد أن كانت محافظة على رقم أحادي خلال الفترة (2001م-2007م) إلا أنها ارتفعت لتسجل رقماً ثنائياً في 2008م.

(3) يعاني الاقتصاد السوداني من ضعف الإيرادات العامة وتقلبها من عام لآخر ففي الفترة 1981م-2008م لم يسجل (الميزان المالي) وهو الذي يصور العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة . رقماً موجباً إلا في 2008م . كما يلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز في أحسن الأحوال 205 كما يوضح الجدول رقم (4)

جدول رقم (4)

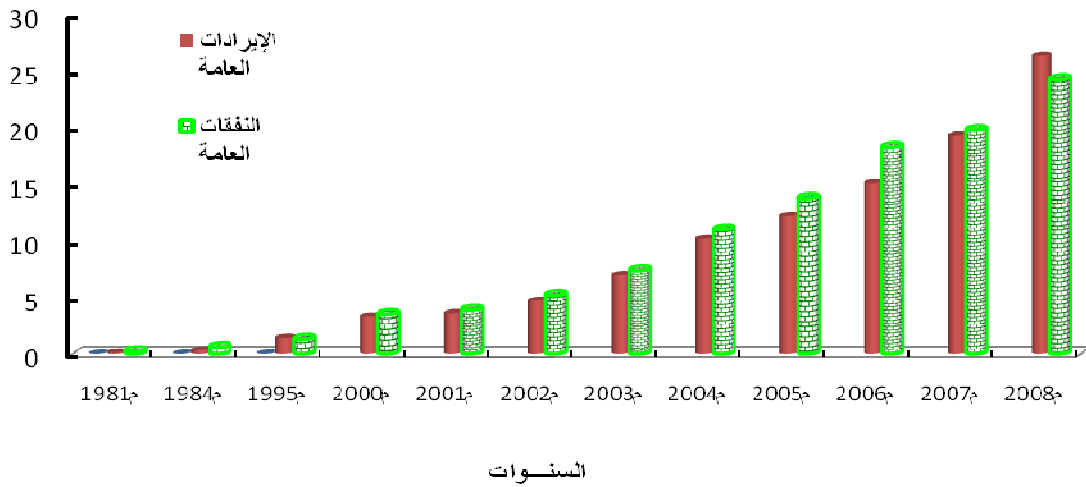
بعض المؤشرات المالية المختارة للسنوات (1981م - 2008م) بليون جنيه

البيان	1981م	1984م	1995م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	المتوسط
الإيرادات العامة	0.12	0.31	1.41	3.30	3.60	4.70	7.00	10.20	12.20	15.10	19.31	26.42	7.6
النفقات العامة	0.25	0.58	1.31	3.50	3.90	5.20	7.40	11.00	13.80	18.30	19.84	24.33	8.0
الميزان المالي	0.13-	0.27-	0.20-	0.20-	0.30-	0.50-	0.40-	0.80-	1.60-	3.20-	0.53-	2.09	0.4-
معدل الإيرادات الناتج المحلي الإجمالي	11.38	8.60	6.60	11.60	11.20	12.20	16.70	19.20	18.90	20.00	20.09	21.39	14.6
معدل النفقات الناتج المحلي الإجمالي	17.26	20.18	7.70	12.20	12.00	13.40	17.50	20.70	21.50	22.90	26.09	23.02	18.5
الميزان المالي الناتج المحلي الإجمالي	6.1-	8.2-	1.10-	0.60-	0.80-	1.20-	0.80-	1.50-	2.60-	4.39-	5.4-	1.4-	3.9-

المصدر: إعداد الباحث من تقارير وزارة المالية (1981م - 2008م)

شكل رقم (1)

تحليل بياني يوضح بعضاً من المؤشرات المالية المختارة للأعوام 1981-2008م بليون جنيه



ورغم أن 1999م شهد تصدير البترول إلا أن ذلك لم يحدث فرقاً ايجابياً في حجم الإيرادات العامة للبلاد فمع أن الإيرادات العامة سجلت زيادة ويعبر معدل الإيرادات/ الناتج المحلي الإجمالي عن ذلك فيبلغ اعلي نسبة في 2008م مسجلاً 21.19 إلا أن الميزان المالي تدهور بعد 2000م عام تصدير البترول ولم يسجل رقماً موجباً إلا في 2008م حيث بلغ 2.09% وإذا ما نظرنا إلي متوسط الميزان المالي لكل الحقبة المختارة (1981م-2008م) نجده قد سجل (0.4).

اعتمد هيكل الصادرات السودانية علي المواد الأولية (زراعية /حيوانية) بشكل كامل ثم اخذ البترول بعد تصديره في 2000م يحتل المرتبة الأولى في مكون الصادرات كما يوضح الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

هيكل الصادرات السودانية (1990م – 2008م)

السلعة	1990م 1994م	1995م 1999م	2000م 2004م	2005م 2008م
ضأن	19%	15%	3%	0.1%
كركي	5%	4%	0.07%	0.02%
جلود	2%	1%	1%	0.03%
فول سوداني	1%	1%	0.01%	0.001%
سمسم	20%	24%	5%	0.2%
حب بطيخ	3%	2%	0.06%	0.01%
قطن	29%	21%	3%	10%
صمغ عربي	14%	5%	1%	0.04%
فواكه	2%	0.4%	0.01%	0.0001%
سكر	6%	4%	0.04%	0.01%
بترول ومنتجاته	-	21%	84%	86%

المصدر: إعداد الباحث من تقارير الجهاز المركزي للإحصاء

يبرز الجدول الخلل الواضح في هيكل الصادرات والذي مازال يعتمد بشكل رئيسي علي المواد الأولية والتي يتسم الطلب عليها بالتقلبات الواسعة في الأسواق العالمية . ويتضح من الجدول هشاشة قاعدة الصادرات السودانية والانهيال الواضح الذي أصاب عائداتها فالصمغ العربي مثلاً نجده يتدهور من 14% في (1990-1994م) إلي 5% في (1995-1999م) والي 1% في (2000-2001م) ثم إلي 0.04% في (2005م-2008م) وكذلك السمسم والفول السوداني والضأن والكر كدي وغيرها من الصادرات.

(4) سجل سكان السودان زيادة مقدرة ما بين التعدادين الرابع 1993م والخامس 2008م وقد بلغت هذه الزيادة حوالي 54% ويعد ذلك عامل قوة لجهة تكوين رأس المال البشري وتعزيز دوره في عملية التنمية والنهوض , وجاء التوسع في التعليم العالي ليحدث قيمة مضافة للفرد السوداني تعلماً وتأهيلاً ولعدم التوافق ما بين مخرجات التعليم ومطلوبات سوق العمل تزايدت البطالة فقد صرح وزير العمل السوداني في يونيو 2011م بأن نسبة البطالة بلغت 15,9% بنسبة نمو 2,6% سنوياً ، وقد أدى عدم التوازن في برامج التنمية بين أقاليم البلاد لزيادة الهجرة من الريف للحضر فقد سجل التعداد السكاني الرابع 1993م أن حوالي 3,4مليون نسمة قد هاجروا داخلياً من الريف للحضر ومعلوم أن هجرة كهذه تنتقي من هم في الفئة العمرية (20-25) سنة وذلك ما أكده مسح الهجرة والقوي العاملة 1996م والذي أشار إلي أن غالبية المهاجرين داخلياً هم

من الشباب وبشكل من يتمتعون بتأهيل ثانوي فما فوق حوالي 62,4% من شريحة المهاجرين داخلياً وغني عن القول أن هذه الهجرة تؤدي لحرمان الريف من رأسماله البشري وتقود لزيادة معدلات البطالة

(6) حاولت بعض الدراسات تقسيم التاريخ الحديث للاقتصاد السوداني لحقب لكل خصائصها كما يوضح رقم (6).

الجدول رقم (6)

الحقب الرئيسية للاقتصاد السوداني وخصائصه

الحقبة بعض المؤشرات	1970م 1978م	1979م 1981م	1981م 1989م	1989م 1995م	1996م 2000م
معدل النمو في الحقبة	6.4	5.5-	3.3	9.3-	11.6
معدل التضخم	14.3	27	39.5	118.7	35.8
الخصائص الرئيسية للحقبة	1- صدمة ارتفاع أسعار النفط عالمياً 2- تدفق فوائض الأموال النفطية من دول الخليج لتمويل مشروعات الأمن الغذائي	1- اختلال ميزان المدفوعات 2- بداية الضغوط التضخمية	1- تواصل اختلال ميزان المدفوعات 2- فجوة الاستثمار الادخار 3- بداية الحرب الأهلية 4- تفاقم ظاهرة التضخم	1- تدهور ميزان المدفوعات 2- وصول التضخم مرحلة قياسية متجاوزاً التضخم الجامح 3- تفاقم فجوة الادخار/ الاستثمار	1- تدفق استثمارات أجنبية مع بدء استغلال البتترول 2- بداية الاستغلال التجاري للبتترول

المصدر: (UNDP, 2006)

(3) مظاهر الريعية في الاقتصاد السوداني:

تعرف الدولة الربعية بأنها الدولة التي تعتنش على عائدات من الخارج، أما من بيع مادة خام أو خدمات إستراتيجية أو من ضرائب تجي على تحويلات من الخارج وتتميز بقطاع حكومي كبير (بشارة، 2007م).

لئن شكل الاستعمار هيكل الاقتصاد السوداني على الاعتماد على زراعة وتصدير المنتجات الزراعية -دونما تصنيع -لمصلحته وتحريك قطاعه الصناعي، فإن الحكومات الوطنية دأبت على تكرار نفس السيناريو مع اختلاف المواد فبينما كان القطن والصمغ العربي والفول السوداني والسمن والمواشي هي المسيطرة على هيكل الصادرات حتى أواخر القرن العشرين كما فصلنا سابقاً، انقلب الوضع لهيمنة كاملة للبتترول منذ 2000م فالاختلاف لم يتعد تحرك في الاختيارات داخل مربع المواد الأولية ولم يتجاوزها.

وسنحاول فيما يلي تعداد بعض المظاهر -على سبيل المثال- التي نعتقد أنها تنبئ عن سيطرة العقلية الربعية على إدارة الاقتصاد

السوداني.



(أ) **نمط واختيار قطاعات كثيفة رأس المال**

طبق السودان منذ 1992م سياسات وبرامج للتحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي أسهمت في تحريك الإنتاج وحلحلة بعض القضايا العالقة والتخلص من المؤسسات العامة واختارت الحكومة نمطاً للنمو اتسم بتراكم رأس المال وتوجيه الاستثمارات الى قطاعات معينة (كثيفة رأس المال) وتجاهل القطاعات (كثيفة العمل) وذات القاعدة العريضة من السكان كالزراعة والرعي وهذا ما تؤكد حركه الاستثمارات وتدفعها خلال الفترة (2005-2009م) كما يوضح الجدول رقم (7)

جدول رقم (7)

**حجم الاستثمارات المصدقة خلال الفترة (2005-2009م)**

مليون دولار

القطاع	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	الإجمالي
الصناعي	4111	5360	10207	8072	7470	35220
الخدمي	8973	8621	8387	15369	5318	46668
الزراعي	200	433	682	496	1231	3121
الإجمالي	13284	14414	19355	23937	14019	85009

المصدر: التقرير الاستراتيجي الوطني، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2010م

ويبرز الجدول أن الاستثمارات الجديدة المصدقة والتي توجهت لقطاع الزراعة خلال الفترة (2005-2009م) لم يتجاوز 3.7% من جملة حجم الاستثمارات بالبلاد، وما من شك أن هذا الوضع مقروناً بتوجهات التمويل المقدم من المصارف للقطاعات الاقتصادية ليخدم صورة معيرة عن نمط نمو الاقتصاد الذي ارتفع ولكن بنسق غير محابي لمجاميع ضخمة من المواطنين وخاصة الريف الذي يعتمد على القطاع الزراعي بشكل رئيسي. ولتكملة الصورة يقدم الجدول رقم (8) تدفق التمويل المعرفي خلال الفترة (2003م-2007م).

جدول رقم (8)

**تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية (2003م-2007م)**

مليون جنيه

القطاع	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	الثقل (%)
الزراعة	450.2	460.2	571.1	786.1	836.9	6.6
الصناعة	299.1	477.3	830.5	848.5	1314.2	10.4
المصادر	340.3	457.3	339.5	351.3	264.9	2.1
الاستيراد	-	242.6	701.6	529.3	2451.5	19.5
النقل والتخزين	180.4	621.7	605.4	213.7	119.6	9
التنمية الاجتماعية	122.9	196.4	247.4	334.3	381.7	3.2

16.6	2092.3	1821.1	1494	1040.8	651	التجارة المحلية
32.6	4121.4	3607.9	2164	2017.9	955.6	أخرى
	12582.6	10415.2	6954	5514.9	2999.5	المجموع

المصدر: العرض الاقتصادي، وزارة المالية، 2007م

\* تشمل صغار المنتجين والمهنيين والحرفيين.

\*\* تشمل الطاقة والتعدين والعقارات.

ويوضح الجدول أن جملة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي خلال 5 أعوام (2003-2007م) لم يتجاوز 6.6% من التمويل الكلي للقطاعات وأن قطاع الطاقة والتعدين استأثرت بحوالي 32.6% من التمويل المصرفي.

#### (ب) تجاهل الريف وتراجع أهميته:

تنظر الدولة الريفية للريف كمستودع للمواد الأولية (زراعية-بتترول) وأن عوائد تصدير هذه المواد ينبغي أن يتمتع بها أولاً جهاز الحكومة البيروقراطي والمراكز الحضرية، ويبدو هذا الأمر جلياً في تنامي معدلات الهجرة الداخلية من الريف للحضر (أشرنا إليها سابقاً) وزيادة مستويات الفقر، فقد ذهبت دراسة أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء بالسودان إلى أن نسبة الفقر بالسودان تبلغ (46.5%) من جملة السكان (أي أنهم يقعون تحت خط الفقر)، في حين أكدت الدراسة أن 26.5% من سكان الحضر فقراء فأنها قد وجدت أن 57.6% من سكان الريف السوداني يقعون تحت خط الفقر (Castro, 2010).

وقد تباينت الأقاليم وفقاً للدراسة- بشكل لافت في عمق الفقر فبينما كانت الخرطوم (العاصمة) هي الأقل سجلت كردفان ودارفور نفسها بأنها أفقر الأقاليم بل أنها (كردفان ودارفور) تحتضن حوالي 45% من فقراء البلاد.

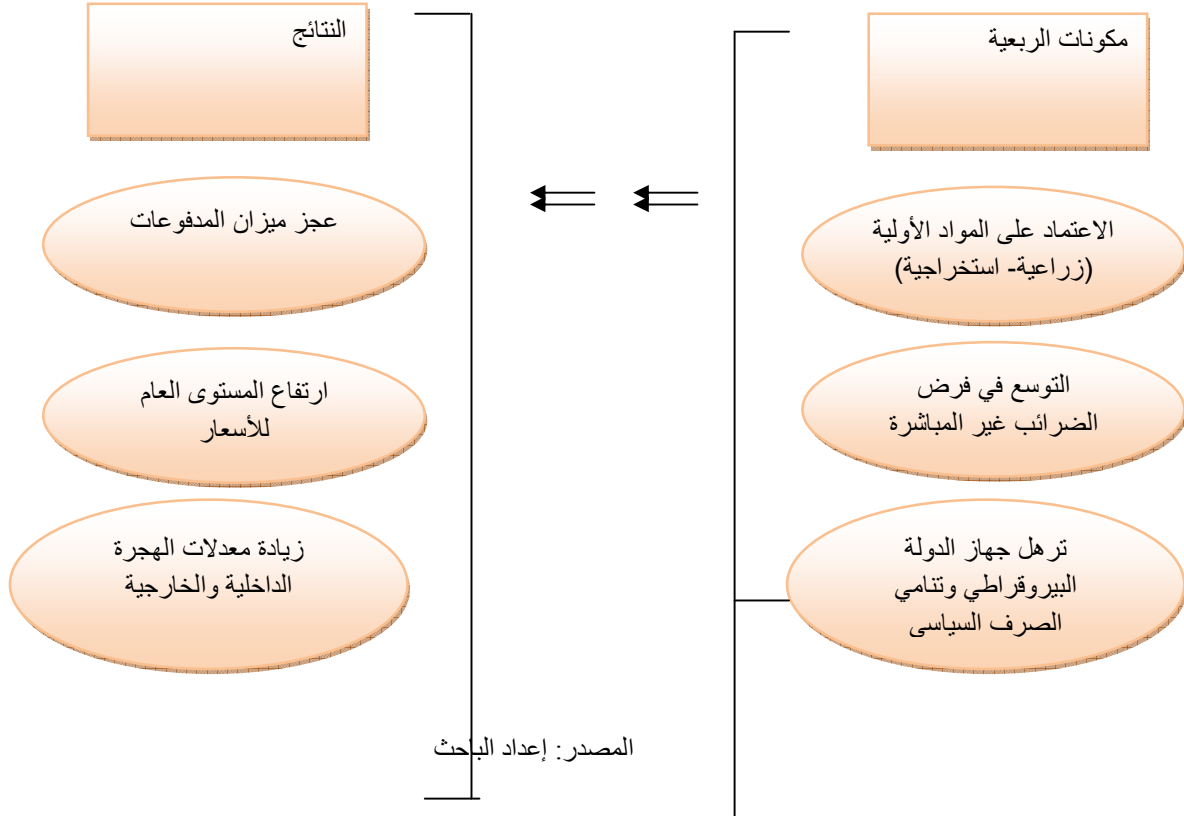
غني عن القول أن هذا الواقع نتاج طبيعي لسياسات وخطط تنمية غير متوازنة ولسيادة عقلية ريفية تدير الاقتصاد الوطني منذ استقلال البلاد.

#### (ت) الاعتماد المفرط على المواد الأولية:

شهدنا كيف أن هيكل الصادرات طيلة ستين عاماً لم يبرح مرتبة المواد الأولية فتارة زراعية وحيوانية وأخرى بترول ومعلوم أن صادرات كهذه شديدة الحساسية للتقلبات العالمية خاصة في ظل غياب لسياسات تضمن استدامة نمو القطاعات الإنتاجية الحقيقية هذا فضلاً عن أن الاعتماد على صادرات معينة يؤدي لانكشاف ظهر الاقتصاد الوطني وتراجع قدراته على امتصاص الصدمات وتجاوز الأزمات ولعل هذا ما دفع صندوق النقد الدولي لتصنيف السودان كأحد الأقطار المعرضة بشدة لتداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك لعدم تحصيلها مقابل انهيار أسعار البترول وبذلك وضع السودان في المرتبة الرابعة بقائمة تضم 71 من الدول المتدنية الدخل (Sudan: MDG's Report/ 2010).

## إن الشكل رقم (2)

يقدم صورة عن مكونات (الربعية) ونتائجها في الحالة السودانية



### ملاحظات ختامية:

لئن حدد المستعمر هيكل الاقتصاد السوداني تحقيقاً لأهدافه الكلية فإن الحكومات الوطنية منذ استقلال البلاد في 1956م لم تبرح محطة (الربعية) التي كرسها المستعمر بالتوسع في إنتاج المواد الأولية وتصديرها بشكل خام بل أضافت عليه التمدد في جهاز الدولة البيروقراطي وما يتطلبه ذلك من تمويل وفرته بفرض الضرائب غير المباشرة على مجاميع المواطنين فأصبح الاقتصاد السوداني يعاني بحق مما نسميه (الخلل الهيكلي) والذي يتمثل في اهتمام المخطط بقطاعات معينة وإهمال أخرى علماً بأن المهمة هي مظان الكثافة السكانية (الريف) كما أن توجيه الاستثمارات والتمويل المصرفي لقطاعات تستوعب قلة من السكان يحدث نمواً يعرف بأنه نمو غير عريض القاعدة ولا يستفيد من عوائده مجاميع كبيرة من الناس.

إن العقلية الربعية في إدارة الاقتصاد السوداني لا يمكن تجاوزها إلا بتحليل معمق وناقد للواقع والتفكير بجديّة في تغيير المناهج والطرّاق (Paradigm Shift) لأنه بدون هذا المدخل ستظل البلاد أسيرة لنمو غير متوازن وغير مستدام بل وعرضة للتقلبات العالمية.

بعض الإحالات المرجعية:

(أ) باللغة العربية:

- (1) عثمان عبد الوهاب (2001م): منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان مطابع العملة، الخرطوم.
- (2) السيد، عثمان إبراهيم (1981م): الاقتصاد السوداني، مطابع النهضة، الرياض.
- (3) بشارة، عزمى (2007) : فى المسألة العربية: مقدمة لبيان ديموقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت
- (4) تقارير الجهاز المركزي للإحصاء لعدة أعوام.
- (5) تقارير بنك السودان المركزي.
- (6) العرض الاقتصادي وزارة المالية.
- (7) الأمانة العامة لمجلس الوزراء: التقرير الاستراتيجي الوطني، 200م، مطابع العملة، الخرطوم.

(ب) باللغة الانجليزية:

- (1) Trank, Andre (1972): The Development of underdevelopment in (Dependency & underdevelopment.
- (2) Gaitskill (1959): Gesira, The stay of Development in Sudan.
- (3) World Bank: Sudan Economy in erisis.